No. 3990 | الإثنين | 26 شوال 1442 هـ | 7 يونيو 2021 م | السنة الرابعة عشرة | Alsabah Media | www.alsabahpress.com

مسجلة تراجعاً سنوياً تزايد إلى 7.6 في المئة

«بيتك»: 3.2 مليارات دينار.. التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة خلال مارس 2021

أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية ارتفعت على أساس سنوي 1.2 مليون دينار بنسبة 7.0 ٪ خلال مارس

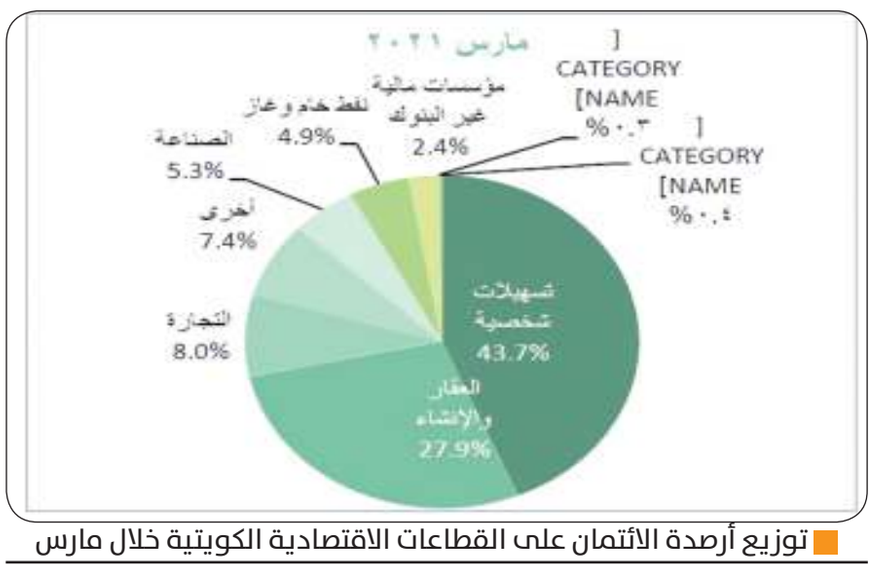

توزيع أرصدة الائتمان على القطاعات الاقتصادية الكويتية خلال مارس

رصيد التسهيلات الائتمانية الشخصية من البنوك المحلية الكويتية

التسهيلات الموجهة لقطاع التجارة تراجعت على أساس سنوي بـ 262 مليون دينار بنسبة 7.6٪ وهي الأعلى منذ 2007

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"بيتك" أنه مع نهاية شهر مارس 2021 فرضت الحكومة الكويتية قيود إغلاق جزئي من جديد للحد من انتشار عدوى فيروس كوفيد 19، وهو ما ساهم بتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية والاستهلاكية، كما اتخذت خطوات نحو تخفيف الآثار السلبية لهذه الأزمة مع موافقة مجلس الأمة بتأجيل جديد لأقساط القروض لمدة ستة أشهر لمن يرغب من المواطنين، وهو ما سيساهم في ارتفاع القوة الشرائية وزيادة في حجم الطلب، وبالتالي تنشيط الاقتصاد المحلي.

ومازال سعر الخصم عند حدود 1.5 ٪ أي أدنى مستوياته، مع استمرار تطبيق مجموعة الإرشادات وحث البنوك على التمويل وفق ضوابط محددة لتحفيز الأنشطة الاقتصادية وخاصة المتضررة، مع إقرار قانون ضمان التمويل، فيما قدمت الحكومة مشروع قانون لسحب 5 مليار دينار من صندوق الأجيال القادمة لتمويل عجز الموازنة.

وبرغم إجراءات التحفيز السابقة والاستقرار الملحوظ والسياسة النقدية إلا أنه يلاحظ تراجع مؤشرات الائتمان المصرفي ومعدلات نموه، مرتفعاً في مارس بنسبة 2.8 % مقابل نمو أكبر نسبته 3.6 % على أساس سنوي بنهاية فبراير 2021 وفق بيانات بنك الكويت المركزي، وبزيادة محدودة قدرها 1 % على أساس ربع سنوي، واقترب الائتمان الممنوح لأول مرة من حاجز

التسهيلات الائتمانية المقسطة تفوق 12.9 مليار دينار بنهاية مارس 2021 بنسبة زيادة 8.7 ٪ على أساس سنوي

40.2 مليار دينار كويتي في مارس 2021 مقابل 39.0 مليار دينار في مارس 2020.

وقد حصلت القطاعات الاقتصادية على تمويل بحوالي 341 مليون دينار في مارس في الوقت الذي نجحت البنوك في جذب ودائع بنحو 410 مليون دينار خلال الشهر، وعاد من جديد التفوق لنمو الائتمان السنوي على نمو الودائع، بعدما سجلت الودائع نمواً أكبر من نمو الائتمان خلال الخمسة اشهر الأخيرة من 2020، إذ ارتفعت الودائع بنسبة 1 % في مارس 2021 على أساس سنوي.

فيما تحسن إجمالي الائتمان الممنوح بنمو شهري طفيف ما نسبته 0.4 % أي بحوالي 162 مليون دينار فقط بينما انخفضت الودائع بنسبة 0.8 ٪ أي بنحو 367 مليون دينار خلال مارس على أساس شهري.

ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية على أساس سنوي بحوالي 1.2 مليون دينار أي بنسبة 7.0 % في مارس أي أعلى نسبة زيادة منذ عام 2016، ويقترب حجمها من 17.6 مليار دينار للمرة الأولى، وارتفع الائتمان الممنوح إلى قطاعي العقار والإنشاء بثاني أعلى قيمة بين القطاعات، مرتفعاً بحوالي 150 مليون دينار أي ما نسبته 1.4 % مع بلوغ رصيد الائتمان لهذين القطاعين 11.2 مليار دينار في مارس 2021.

وقد ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة بنسبة 3.4 ٪ أي 71.4 مليون دينار حين بلغ حوالي 2.1 مليار دينار، وارتفعت أرصدة الائتمان إلى النفط الخام والغاز إلى حوالي 1.97 مليار دينار بنمو قدره 61 مليون دينار أي بنسبة 3.2 % وهي من الأدنى خلال عامين ونصف بعدما كانت تزيد بمعدلات تفوق 30 % في هذه الفترة، فيما ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع "أخرى" بنحو 121 مليون دينار أي 4.2 %، ويقترب الائتمان الممنوح لهذه القطاعات من 3 مليار دينار (تمثل 7.4 % من إجمالي الائتمان). وارتفع الائتمان إلى قطاع الزراعة وصيد الأسماك حين بلغ 22.3 مليون دينار بزيادة 3.3 مليون دينار أي بنسبة 17.4 % على أساس سنوي.

وتراجعت التسهيلات الموجهة لقطاع التجارة على أساس سنوي بحوالي 262 مليون دينار أي بنسبة 7.6 % وهي الأعلى منذ عام 2007، وبلغ رصيدها 3.2 مليار دينار (يمثل أدنى حصة من إجمالي الائتمان وقدرها 8.0 %)، وتراجع رصيد الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك لأدنى مستوى مقترباً من 953 مليار دينار منخفضاً بنحو 188 مليون دينار أي بنسبة 16.5 % أي أعلى انخفاض سنوي منذ عام 2014. وفي قطاع الخدمات العامة تراجع على أساس سنوي إلى 124.2 مليون دينار بنسبة 5.6 % وبما قيمته 7.3 مليون دينار.

توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاعات الاقتصادية

تعد المدخرات التي تمتلكها البنوك كودائع مصرفية لديها سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة، بينما تتباين حصة كل قطاع من ذلك التمويل الممنوح إليهم، تشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، وتحسنت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية إلى أعلى مستوياتها حين مثلت 43.7 % من إجمالي الائتمان الممنوح في مارس مقابل 43.3 % في فبراير في حين تعد أعلى قليلا مقابل 42 ٪ في مارس العام الماضي، فيما انخفضت حصة قطاعي العقار والإنشاء معاً إلى حدود 27.9 % في مارس 2021 مقابل 28.3 % من إجمالي الائتمان الممنوح في نفس الشهر العام الماضي، بالتالي تحسنت حصة القطاعات الثلاثة قليلاً حين مثلت حوالي 71.6 % من إجمالي الائتمان الممنوح في مارس مقابل 70.3 % في فبراير وحصة مثلت 71.3 % في مارس من عام 2020.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية ذلك التمويل الممنوح للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، ويمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له إلى أربعة أنواع كما يلي:

النوع الأول يضم التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، انخفضت حصتها إلى 73.7 % من التسهيلات الشخصية في مارس مقابل 74.2 % بنهاية فبراير 2021 لكنها تعد أعلى من حصة مثلت 72.6 % في مارس 2020، بينما شكل النوع الثاني من حيث حجم التمويل الموجه لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، ارتفعت حصتها إلى 15.2 % في مارس مقابل 14.5 % من التسهيلات الائتمانية الشخصية في فبراير هي أدنى من حصة شكلت 16.1 % في مارس العام الماضي.

أما التمويل الاستهلاكي النوع الثالث فإنه يمثل حوالي 9.1 % من التسهيلات الائتمانية الشخصية في مارس مقابل حصة أعلى قليلا مثلت 9.3 % في فبراير 2021 و9 % في مارس 2020، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة. وتمثل القروض الشخصية الأخرى خلال شهري مارس وفبراير 2 % من التسهيلات الائتمانية الشخصية فيما تعد أدنى مقابل حصة قدرها 2.4 % من التسهيلات الشخصية في مارس العام الماضي.

تفوق التسهيلات الائتمانية المقسطة 12.9 مليار دينار بنهاية مارس 2021 بنسبة زيادة 8.7 % على أساس سنوي وهي الأعلى خلال حوالي عامين، وارتفعت حصة الائتمان المقسط إلى أعلى مستوياتها حين مثلت 32.2 % كنسبة من إجمالي الائتمان. أما على أساس شهري فقد ارتفعت بحدود 76.3 مليون دينار في مارس أو 0.6 % عن فبراير الذي سجل نمواً شهرياً أقل قليلاً.

تصل التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية إلى حوالي 2.7 مليار دينار بزيادة على أساس سنوي 1.3 % في مارس بعد أن ارتفعت بنسبة سنوية أكبر قليلاً قدرها 1.4 % في فبراير، وبالتالي ارتفع رصيدها بنسبة شهرية كبيرة قدرها 6.1 % في مارس 2021. وارتفعت حصتها إلى 6.7 % من إجمالي الائتمان.

القروض الشخصية الاستهلاكية يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، ويفوق الائتمان الممنوح لهذا الغرض 1.6 مليار دينار بنهاية مارس 2021 مواصلاً تسجيل معدل زيادة سنوية، فيما تباطأت هذه الزيادة حين بلغت 8.9 % في مارس مقابل زيادة أعلى قدرها 27.9 % في نفس الشهر العام الماضي، بينما تراجع حجم القروض الشخصية الاستهلاكية بحدود 0.4 % عن حجمها في فبراير الذي لم يشهد تغيراً شهرياً. وتشكل 4 % من إجمالي الائتمان.

تباطأت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء مسجلة نمواً سنوياً نسبته 1.4 % في مارس أي أدنى نمو سنوي خلال عامين ونصف، وكان قد سجل 6.1 % بنهاية مارس العام الماضي، وبلغ الائتمان الممنوح إلى النشاط العقاري 11.2 مليار دينار بنهاية مارس 2020، في ظل إجراءات اتخذها بنك الكويت المركزي لتنشيط هذا القطاع الهام وزيادة نسبة التمويل الممنوحة له ولتطوير العقارات السكنية نسبة إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير، في حين ارتفع الائتمان لهذين القطاعين بشكل طفيف على أساس شهري بحدود 0.1 % أي حوالي 6.6 مليون دينار. بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة حوالي 3.2 مليار دينار في مارس 2021، مسجلة تراجعاً سنوياً تزايد إلى 7.6 % في مارس مقابل زيادة أقل بلغت 2.1 % في الشهر السابق له، برغم جهود دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وإجراءات تحفيز الائتمان، ومع إقرار تأجيل أقساط القروض لمدة ستة أشهر أخرى خلال عام 2021، أما على مستوى الأداء الشهري فقد تزايد تراجع الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع إلى 2.3 % في مارس مقابل تراجع بحدود 0.6 ٪ في فبراير.

وتوزيعات أسهم بنسبة 5 في المئة

عمومية «برقان» تقر توزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلوس للسهم

عقد بنك برقان الاجتماع السّنوي الخامس والخمسين للجمعيّة العموميّة العاديّة لمساهمي البنك أمس الأحد في برج كيبكو، وقد بلغ النّصاب القانوني للاجتماع 84.5 %.

وقدّم مجلس إدارة البنك النتائج المالية التي حققها عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2020، والتي تعكس نجاح البنك في الحفاظ على إيرادات مرنة مع تنفيذ مبادراته الإستراتيجية على الرغم من التّحديات غير المسبوقة التي واجهها. وقد وافق مساهمو البنك على توزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلس وتوزيعات أسهم بنسبة 5٪. وانتخب بنك برقان في الجمعية العمومية عضوين مكملين غير مستقلين في مجلس الإدارة، وهم: السيدة/ انتصار عبدالرحيم السويدي، و السيد/عبدالله محمد المنصور

وخلال الاجتماع، أكّد السّيد /ماجد عيسى العجيل، رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان، أن البنك أثبت مرونته خلال هذه الأوقات الصعبة. وقد سجّل البنك إيرادات بلغت 212.8 مليون دينار كويتي للعام المالي 2020 مع استقرار مستويات الإيرادات من غير الفوائد عند 72.8 مليون دينار كويتي. وبلغت المصروفات 97.2 مليون دينار كويتي وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 5% أدّى إلى تحقيق أرباح تشغيلية بقيمة 115.5 مليون دينار كويتي. وعرفت قروض العملاء والسلفيات زيادة بنسبة 1.4% لتصل قيمتها إلى 4.3 مليار دينار كويتي مع ارتفاع ودائع العملاء بنسبة 2.5% لتبلغ 4.1 مليار دينار كويتي. وسلّط السّيد العجيل الضوء على نجاح البنك خلال الربع الأخير من عام 2020 في إصدار أوراق مالية من الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، وهو ما أدّى إلى تعزيز نسبة كفاية رأس المال بنسبة 18.3%.

وأشار العجيل أيضا إلى جهود بنك برقان خلال هذا العام الذي شهد تغييرات غير مسبوقة لدعم عملائه وموظفيه والمجتمع من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير بما في ذلك تأجيل سداد أقساط القروض لمدة 6 أشهر لعملاء الخدمات المصرفيّة الشّخصية وعملاء المشاريع الصّغيرة والمتوسّطة، بالإضافة إلى تأجيل خدمة الفائدة لعملاء الخدمات المصرفيّة للشرّكات وعملاء الخدمات المصرفيّة الخاصّة على أساس كل حالة على حدة، فضلاً عن مواصلة التّشغيل السّلس لجميع قنوات التواصل مع العملاء بما في ذلك مراكز الاتصال التي تعمل على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

وحرص بنك برقان علاوة على ذلك على اتباع وتطبيق أعلى معايير السّلامة في كافّة فروع ومكاتب البنك وأجهزة السحب الآلي.

وتعليقًا على تركيز البنك على مبادراته الإستراتيجية طوال عام 2020 ، أكّد السّيد/ مسعود محمود جوهر حيات، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة على ركائز استراتيجية البنك، والتي تشمل تطوير العنصر البشري، الاستدامة، التحول الرقمي، وإعادة توزيع الأصول. وأشار إلى أن العام الماضي أكد على الأهمية القصوى للاستدامة في منهجية العمل التي تعتمدها المجموعة. وفي إطار العمل على تنفيذ هذه الأهداف، أشار السّيد حيات إلى التركيز على إعطاء الأولوية لتطوير العنصر البشري، الذي يعتبر الركيزة الأساسية في تكريس أي استراتيجية، وذلك من خلال الحرص على تعزيز وتمكين مجموعة المواهب البشرية عبر توفير فرص التعلم والتطوير المتخصصة

مؤشرات البورصة تتلون بـ «الأخضر» و«العام» يرتفع 4.7 نقاط

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 7ر4 نقطة ليبلغ مستوى 48ر6261 نقطة بنسبة صعود بلغت 08ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 2ر309 مليون سهم تمت عبر 10533 صفقة نقدية بقيمة 54 مليون دينار كويتي (نحو 162 ملايين دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 04ر4 نقطة ليبلغ مستوى 59ر5192 نقطة بنسبة صعود بلغت 08ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9ر204 مليون سهم تمت عبر 6869 صفقة نقدية بقيمة 2ر21 مليون دينار (نحو 6ر63 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 1ر5 نقطة ليبلغ مستوى 5ر6808 نقطة بنسبة صعود بلغت 07ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر104 مليون سهم تمت عبر 3664 صفقة بقيمة 6ر32 مليون دينار (نحو 195 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو ست نقاط ليبلغ مستوى 4ر5432 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر166 مليون سهم تمت عبر 4854 صفقة نقدية بقيمة 3ر18 مليون دينار (نحو 55 مليون دولار).

وكانت شركات (وطنية د ق) و(ثريا) و(استهلاكية) و(الخصوصية) الأكثر ارتفاعا أما شركات (أهلي متحد) و(وطنية) و(خليج ب) و(أجيليتي) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (الإعادة) و(ورقية) و(معادن) و(فنادق) الأكثر انخفاضا.